76 مصرفاً أجنبياً في الخليج و26 بنكاً خليجياً تمارس نشاطها في الخارج

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

القطاع المصرفي الخليجي شهد خلال الأعوام الثلاثة الماضية زيادة في عمليات الإندماج والإستحواذ

بلغ عدد المصارف الأجنبية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي 76 مصرفاً، إلى جانب ستة أخرى لم تباشر عملها.

وبحسب الأمانة المساعدة للشؤون الإقتصادية والتنموية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن عدد المصارف الأجنبية العاملة في الإمارات بلغ 31 مصرفاً، و16 مصرفاً أجنبياً في السعودية، إضافة إلى ستة مصارف أجنبية أخرى مرخّص لها لكن لم تُباشر نشاطها بعد، فيما يوجد في البحرين 11 مصرفاً أجنبياً، وسبعة في قطر، ومثلها في عمان، وأربعة في الكويت.

وتنوّعت جنسيات المصارف الأجنبية في دول مجلس التعاون، بين عدة دول منها بريطانيا، أميركا، فرنسا، الهند، الصين، هونغ كونغ، الأردن، لبنان، ألمانيا، إيران، وغيرها.

وأوضحت بيانات الأمانة المساعدة للشؤون الإقتصادية والتنموية، أن المصارف الخليجية التجارية والإسلامية العاملة والمونرعة بين دول المجلس بلغ عددها 26 مصرفاً خليجياً، حيث توجد سبعة مصارف في الإمارات، ومثلها في الكويت، وستة في السعودية، وثلاثة في البحرين، وإثنان في عمان، ومصرف واحد في قطر.

وعزّزت المصارف الخليجية وجودها خارج منظومة دول مجلس التعاون، إذ بلغ عدد المصارف الخليجية التي تمارس نشاطها خارج المجلس، 26 مصرفاً خليجياً، منها تسعة مصارف للإمارات، وخمسة للبحرين، وأربعة من السعودية، وثلاثة من قطر، ومثلها من الكويت، بينما يوجد مصرفان إثنان من عمان.

وبحسب البيانات الرسمية فإن عمليات الاندماج التي حدثت بين البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي أسهمت في تحسين الوضع التنافسي للمصارف المندمجة، ما وفّر فرصاً إستثمارية أكثر بعوائد أكبر ومخاطر أقل، إلى جانب دمج الكفاءات الموجودة بين المصارف المندمجة وتبادل الخبرات بين العاملين في المصرف، كما أسهم ذلك في تعزيز التنافس للمصرف الجديد وتطوير مراكز الخدمات وتقديم أحدث المنتجات والتقنيات للعملاء ودعم التجارة في دول المجلس، والقدرة على تمويل المشاريع الكبيرة، وتعزيز مراكز السيولة ورأس المال بما يُمكّن المصرف من مواصلة خطط النمو وتحسين وتطوير الخدمات، وتحقيق منافع وقيمة أعلى للمساهمين وتعزيز الحضور الدولي وتطوير الكفاءات.

وأوضحت البيانات الرسمية أنه منذ العام الماضي حتى تاريخه، شهدت السعودية عملية إندماج بين أربعة مصارف نتجت عنها ولادة مصرفين إثنين، كذلك الوضع في قطر، حيث حدثت عملية إندماج أربعة مصارف ليصبح عددها مصرفين إثنين، بينما شهدت كل من البحرين والكويت عملية إندماج واحدة، في حين لم تشهد الإمارات وعُمان أي عملية إندماج منذ بداية العام 2022 حتى تاريخه.

وقال د. وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «إن القطاع المصرفي الخليجي شهد خلال الأعوام الثلاثة الماضية زيادة في عمليات الإندماج والإستحواذ، بعد أن سرّعت التحدّيات الإقتصادية المزدوجة الناتجة عن إنتشار جائحة «كوفيد - 19»، وإنخفاض أسعار النفط خلال العام 2020 التوجُّه نحو عمليات الإندماج والإستحواذ بين المصارف الخليجية»، موضحاً «أن العام 2019 شهد إندماجاً بين بنك أبو ظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال، وأصبح الكيان المندمج ثالث أكبر بنك في الإمارات بأصول تقدر بنحو 114 مليار دولار».

وأشار د. فتوح إلى «أن السعودية شهدت أول عملية إندماج مصرفي لها منذ عقدين، بين بنك ساب والبنك الأول، لإنشاء ثالث أكبر مؤسسة مالية في البلاد بأصول بلغت 71 مليار دولار».

وأضاف د. فتوح «في أبريل (نيسان) 2021، إندمج البنك الأهلي التجاري مع مجموعة سامبا المالية، وأطلق عليه اسم البنك الأهلي السعودي، وأدى هذا الإندماج إلى إنشاء أكبر بنك في المملكة وثالث أكبر كيان مصرفي في المنطقة العربية بأصول بلغت نحو 240 مليار دولار».

وذكر الدكتور فتوح «أن كلاً من بنك عُمان العربي وبنك العزّ الإسلامي وقّعا إتفاقية إندماج بعد عامين من التفاوض بين الطرفين في أبريل (نيسان) 2020، لتأسيس كيان مصرفي بذراعين مستقلتين، أحدهما يعمل في مجال الصيرفة التجارية التقليدية، والآخر يعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، ويُعد هذا الإندماج هو الأول من نوعه في القطاع المصرفي العماني»، مؤكداً «أن في العام 2021 شهدت قطر أكبر عملية إندماج مصرفي في تاريخها بين كل من مصرف الريان وبنك الخليج التجاري «الخليجي»، لينشأ عنها أكبر كيان مصرفي إسلامي في قطر بأصول تزيد على 47 مليار دولار، كما يُشكل الإندماج بين الخليجي والريان ثاني عملية إندماج في قطر بين مؤسستين مصرفيتين بعد الإندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي في العام 2019».

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. فتوح: إن عمليات الإندماج المصرفي الجارية في دول الخليج تهدف إلى تأسيس كيانات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، ومواجهة التحدّيات الإقتصادية، والإمتثال للمعايير الدولية، كما تُسهم عمليات الدمج في ترشيد الإنفاق من خلال خفض التكاليف والمصروفات، ما يُحسن زيادة هوامش

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

الربح وتعزيز كفاءة ومتانة القطاع المصرفي، ويؤدي الإندماج إلى تبادل الخبرات المصرفية، والتوسع في الفرص التمويلية والإستثمارية والتخارج من الإستثمارات المتعثّرة، كما تُعزّز عمليات الإندماج القوة التسعيرية للمصارف، وتُخفّف الضغط على تكاليفها التمويلية، إلى جانب كسب ثقة المستثمرين، ما يزيد من تنوع السيولة المالية التي تسهم بدورها في تمويل المشاريع التنموية».

وذكر د. فتوح «أن إرتفاع تكاليف الإمتثال مع تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، إضافة إلى تسارع وتيرة الإبتكارات التكنولوجيةالجديددة، والحاجة إلى أطر أقوى لحوكمة الشركات، تمثل عوامل مهمة تزيد من تكاليف المصارف، ويُلاحظ تأثير ذلك بشكل أكبر في مستوى المصارف الصغيرة والمتوسطة التي تتجه نحو خيار الإندماج أكثر من غيرها».

وبحسب تقرير للبنك الدولي، أظهر القطاع المصرفي الخليجي أداءً قوياً في العام 2022 وبدايات العام 2023 في دول مجلس التعاون الخليجي كافة، حيث شهد القطاع مساراً إيجابياً في مؤشرات الأداء الرئيسة، مثل إجمالي الأصول وودائع العملاء، وصافي القروض وصافي دخل الفوائد، ويُتوقع أن يستمر هذا الأداء في ظل أسعار الصرف المستقرة، والتضخُّم المنخفض بشكل نسبي. وتوقع تقرير البنك الدولي أن تنمو إقتصادات دول مجلس التعاون بـ2.5 % في العام 2023، ونحو 3.2 % في العام المقبل، وأن هذا النمو سيُعزّز من أداء المصارف الخليجية.